

الشرح الترايبي

عمر بالهادي
أستاذ متميز، جامعة تونس

تم اعداد هذا النص في ديسمبر سنة 2000 لكي ينشر في مؤلف جماعي ولم تسمح الظروف كي يرى النور لأسباب خارجة عن نطاقنا.

لا بد من التأكيد على أهمية البعد الترايبي للثورة من حيث الدواعي والمسار والرهانات. فقد كانت نتيجة التباينات الجهوية، انطلقت من الدواخل الغربية لتشمل كامل القطر ولا تزال المسألة الترايبيه مطروحة إلى اليوم جراء غياب الجانب السياسي وتفاقم الازمة السياسية والاقتصادية فيما بعد. لقد قامت الثورة للمطالبة بالتنمية المحلية والجهوية أساسا إلى جانب مقاومة الفساد على الصعيد الوطني، وكان من أهم شعاراتها "حرية، شغل، كرامة وبنية"، فالكرامة في الوطن لا تتحقق إلا بتوفر الحرية والشغل مما يستوجب تفعيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية محليا وجهويا.

تمخضت السياسات الاجتماعية-الاقتصادية، مع مرور السنين، على مجالات متباينة وتممايزة من حيث الطبيعة والتركيبية والاشكالية والمعالجة ونتج عن ذلك شرح ترايبي بين منافع متطورة، دينامية، منفتحة على الخارج وجاذبة وتمثل قارة التنمية الوطنية بجانب منافع فقيرة، منفرة وعاجزة عن توفير أدنى الخدمات لسكانها. نجد هذه التصدعات على جل الأصعدة المحلية والجهوية، بين المدن والأرياف، بين المنافع الساحلية والداخلية، بين مختلف أحياء المدينة الواحدة كما هو الشأن في المدن المتوسطة والكبيرة والعاصمة. فأحياء التضامن ودوار هيشر وسيدي حسين والمنيهلة مثلا تختلف هيكليا عن تلك التي توجد بالمنازة والمنارات والنصر والبحيرة والضاحية الشمالية المرفهة. هذه التركيبة المجالية الميزية تعكس في واقع الأمر التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي الذي يطغى على المجتمع. نجد هذا الميز بين المدن والأرياف ولا أدل على ذلك من الفارق بين مستوى الأجر الأدنى الفلاحي والصناعي بالإضافة إلى ارتفاع فارق مستوى الإنفاق الفردي السنوي بين الواسطين. هذا الفارق ما انفك يتزايد بين مختلف المنافع والجهات. يتجلى الشرح الترايبي على المستوى المحلي بين معتمديات وبلديات الولاية الواحدة، وتكاد كل الولايات تضم منافع غنية بجانب أخرى معوزة. وأبرز مثال لذلك نجده في ولايتي المهدية وبنزرت حيث نجد معتمديات فقيرة جدا مثل السواسي وشربان وأولاد الشأمخ بجانب معتمديات أخرى تتميز بنسيج اقتصادي متطور ومستوى معيشي مرتفع نسبيا وبدرجات متفاوتة مثل المهدية وقصور الساف والشابة. نجد نفس الواسع في ولاية بنزرت بين المعتمديات المتطورة كبنزرت ومنزل بورقبية ورفراف وراس الجبل وبين المعتمديات الفقيرة مثل سجنان وعمدون وما... أما على المستوى الجهوي، فجل مقومات الاقتصاد الوطني من صناعة وسياحة وفلاحة مكثفة وأهم التجهيزات الاقتصادية والمرافق الاجتماعية تتركز بالواجهة الساحلية الشرقية للبلاد. في المقابل، نجد المنافع الداخلية وبعض أجزاء من المنافع الساحلية تكاد لا تتوفر على 5 أو 10% من النشاط الاقتصادي. وتبرز التباينات المجالية كليا من خلال العديد من المؤشرات البسيطة القطاعية أو المركبة مثل مؤشرات التنمية ومن خلال توسع الفجوة بين الجهات منذ سبعينات القرن الماضي وكذلك الاختلاف النوعي للتركيبية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجهات.

لقد انتقلت البلاد التونسية من تباينات جهوية موروثية بين الشمال والوسط والجنوب أساسا حددتها المعطيات الطبيعية والتطور التاريخي نتيجة توزيع الموارد الطبيعية (الماء والترب والغابات) وأهمية العمران البشري إلى تباينات بين الواجهة البحرية الشرقية والدواخل حددت معالمها السياسات المتبعة منذ

الاستقلال وتنعكس من خلال تركيز النشأ الاقتصادية العصري على السواحل. وكان للاستعمار دور هام في ذلك من خلال احتلال أخصب المناق في الشمال والاكتفاء بالاستخراج في الداخل (الحديد، الفوسفات، الرصاص) وترك الجنوب للسلطة العسكرية مع تركيز الصناعة والتجهيزات في العاصمة وحول مواني بنزرت وسوسة وصفاقس. وقد أدى ارساء الدولة الحديثة إلى تركيز مجالي لمختلف السلط في العاصمة لم يترك هامشا كبيرا للمدن الأخرى، كما أن محدودية السوق جعلت منها أهم موقع لتوأن مختلف الأنشطة بالإافة إلى التركيز المشط للنظام السياسي الذي جعل من العاصمة الوجهة الأساسية لقضاء أدنى الحاجات، تستحوذ على نسبة كبيرة من النشأ الاقتصادية وتستقطب الموارد والكفاءات حيث مثلت إلى حدود السبعينات أكثر من نصف الشغل الصناعي و40% من المهاجرين والمركز الجامعي الوحيد.

فمنذ الستينات تم تدعيم الصناعات التعويضية التي توأنت أساسا بالعاصمة ومنطقة بنزرت وصفاقس كما أفضى انجاز مخططات التنمية والتجربة التعاادية إلى تشجيع السياحة والهجرة الخارجية. وافضى فشل تجربة التعااد إلى تحرير السوق والانفتاح على الخارج والاعتماد على الصناعة التصديرية (قانون 1972) والسياحة التي توأنت أساسا على الشريط الساحلي الذي تدعم خلال أربع عقود (1970 - 2010) من خلال اللامركزية وإنشاء موانئ جديدة (قابس، جرجيس، ومشروع ميناء النفيضة) والمطارات (المنستير- صقانس، جربة - جرجيس وأخيرا النفيضة) وبعث منطقتين حرتين بكل من بنزرت وجرجيس، ومد شبكة الطرقات السريعة على السواحل أساسا من بنزرت إلى قابس وتدعيم السياحة الشافية (ياسمين الحمامات والمهدية) وإرساء الأقطاب التكنولوجية والجامعات والمستشفيات الجامعية.

فقد سعت دولة الاستقلال منذ البداية إلى إعطاء الأولوية إلى الصعيد الواني إلى حد تغيب المستوى الجهوي والمحلي من خلال الطابع الواني لكل المشاريع التي تتوأن في أنسب المواقع تبعا للمردودية وتحقيق أعلى نسب النمو قصد "اللاحق بركب الأمم المتقدمة" كما كان يقول الحبيب بورقيبة ولا أدل من ذلك من توأن مصانع تكرير النفط في توأصل للنمط الاستعماري الذي تمثل في الإنتاج غربا والتحويل شرقا وهو الشأن إلى اليوم بالنسبة للحبوب والتمور. فالأولوية كانت للاقتصاد في حين هيمن الجانب السياسي على جل القرارات وكان البعد الاجتماعي وسيلة تعديلية تتجلى من خلال جل البرامج منذ السبعينات. نتيجة لذلك، أصبح الشريط الساحلي يمثل أهم مجال اقتصادي، في نمو وتوسع متواصل ويمثل مجالا مستقطبا وجاذبا لليد العاملة والهجرة والاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي. أما المناق الداخلية فتمثل مناقق منفرة تتميز بنسب هجرة وبطالة وفقر مرتفعة، تفتقر لأدنى الخدمات الأساسية وفي حاجة ملحة للدولة حتى في توفير أدنى الخدمات الأساسية. فالعاصمة تدعمت مكانتها وتمكنت من تنقية وظائفها لصالح الشمال والوسط الشرقيين. كما نلاحظ بعد 2011 تراجعاً نسبياً لمؤشر التنمية الجهوية نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسب البطالة والفقر بالإافة إلى تقلص أكثر للمجال الديناميكي للبلاد التونسية.

وقد تم الوعي بتفاقم التباينات الجهوية مع نهاية السبعينات وتم إنشاء اللجنة الوزارية للتهيئة الترابية سنة 1979 والمندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1981 كما كانت لأحداث قفصة سنة 1980 الأثر الكبير في الاهتمام بالتنمية الجهوية، وأفرد المخطط السادس (1982-1986) التنمية الجهوية بفصل خاص وتم مناقق مثال للتهيئة الترابية سنة 1985 يؤسس للتوازن الجهوي ولكن الأزمة الاقتصادية التي اندلعت آنذاك أسقطت كل المشاريع المدرجة وأجبرت السلط على اعتماد برنامج التعديل الهيكلي والاندراج في العولمة من خلال الشراكة مع السوق الأوروبية والتخلي تماما عن الجانب الاقتصادي. أما مثال التهيئة 1997-2007 فقد جاء ليكرس الانفتاح والاندراج في العولمة من خلال تقسيم البلاد إلى

نطاقين: الواجهة البحرية الشرقية التي تتميز بالدينامية والجاذبية لتكون منطقة الاستثمار وبعث الحوا□ر الإقليمية والمنصات اللوجستية من جهة والمنا□ق الداخلية التي تحتاج إلى إعانة السلطة المركزية في أدنى حاجياتها. فالشرح أصبح واقعا وتعمق مع الاندراج في العولمة. فرغم عدم المصادقة رسميا على هذه المثال فالعديد من القرارات استوحيت منه. لقد كانت الثمانينات فرصة □ائعة لتفعيل التنمية الجهوية، وكانت التسعينات منعرجا هاما تمثل في انحسار الشريط الساحلي الديناميكي في مثلث يربط بنزرت بقلبيية والمهدية، تاركا الجنوب الشرقي ومنطقة صفاقس الذين تراجعوا وأصبح يتميزان بصافي هجري سالب خلافا للفترة السابقة بالإ□افة إلى كل المنا□ق الغربية التي تميزت منذ الاستقلال بهجرة سالبة مع بعض التغيرات الطفيفة. فمع التسعينات أصبح الوسط الغربي يحتل المرتبة الأولى في الهجرة بعد أن احتلها الشمال الغربي قبله منذ ثلاثينات القرن الما□ي إلى نهاية الثمانينات.

تبرز المعطيات وجود ثلاث منا□ق متميزة: العاصمة، الواجهة الشرقية والمنا□ق الداخلية وهي ثلاثية تعكس □بيعة المنظومة الترابية التي حددت معالمها كل من المركزية المشطة في العاصمة من جهة والانفتاح¹ والسوحة² المتزايدة للاقتصاد التونسي من جهة أخرى. فالعاصمة تضم 22% من السكان ولكنها تشكل أهم سوق استهلاكية تستقطب 40% من الوظيفة، 64% من الإنفاق الأسري، 33% من الشغل الصناعي، 43% من الطلبة، 52% من مخابر البحث، 56% من المؤسسات المحدثه سنة 2009 و 29% من الاستثمار الخارجي المباشر الذي انحسر بعد الثورة على العاصمة والو□ان القبلي. أما الواجهة الشرقية (بما في ذلك العاصمة) فتضم 64% من السكان، 90% من الصناعة والسياحة، 78% من الإنفاق الأسري، 94% من المؤسسات المحدثه سنة 2009، 70% من الاستثمار الخارجي، 75% من القيمة المضافة، 59% من الناتج المحلي الخام و80% من الاستثمار الخاص. هذا الو□ع تدعم منذ الاستقلال في عدة قطاعات.

تشتغل المنظومة الترابية بشكل يجعل المنا□ق المتطورة تزداد نموا والمنا□ق المعوزة تزداد فقرا مما يستوجب و□ع خطة □ويلة المدى تعيد هيكلة التراب التونسي وتضمن انصاف كل المنا□ق. فالمعطيات تبرز استقرار خار□ة مستويات التنمية والحفاظ على نفس الترتيب بين المنا□ق تقريبا منذ منتصف السبعينات إذا استثنينا بعض التغيرات الجزئية. أما تصدر الوسط الغربي للهجرة ونسبة الفقر وتدني مستوى الإنفاق الفردي السنوي منذ التسعينات فيعكس مستواه المتدني من التنمية، فالخار□ة تبيين الشرخ الوا□ح بين الواجهة الشرقية والمنا□ق الداخلية في حين يحتل الجنوب مرتبة وسطى. وليس من الغرابة ان اندلعت شرارة الثورة من هذه الجهة. فالأزمة كانت كامنة منذ التسعينات كما أن اندلاع الأزمة بالحوض المنجمي سنة 2008 التي تمكن النظام القائم آنذاك من محاصرتها كانت بمثابة الإشارة. هذا الشرخ الترابي أفضى في النهاية إلى الشعور بالضميم وهو ما كان وراء اندلاع الثورة التونسية لتنادي بالكرامة التي لا تكون إلا بالشغل والحرية.

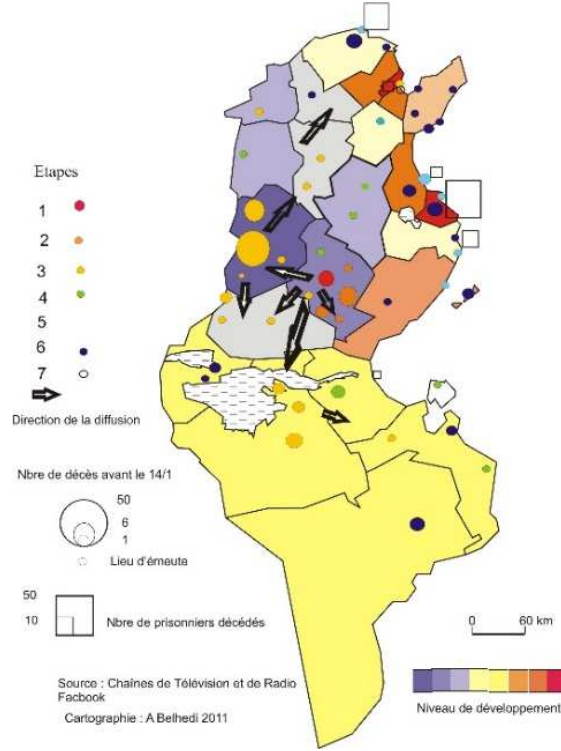
من جهة أخرى، نلاحظ أن الأنشطة العصرية والأنشطة ذات التكنولوجيا العالية (إعلامية، اتصالات) والمؤسسات متعددة المنشآت والكلليات الكبرى والمدارس العليا ومنظومة التكوين العالي تتو□ن أساسا بالمدن الكبرى والمراكز السياحية بالواجهة الشرقية مما يساهم في إعادة إنتاج المنظومة الترابية ويعمق الفجوة الترابية. كما أن الاندراج المتزايد في العولمة سيزيد في تهميش المنا□ق الداخلية في ظل بقاء الحدود مغلقة مع الأقطار المجاورة وتستفيد منها الواجهة الشرقية والمدن الكبرى للسيطرة على باقي التراب الو□ني. أما ظهور الإرهاب وتفاقمه بعد الثورة فقد ساهما في غلق هذه الحدود وجعل

1 - يتمثل الانفتاح في تزايد نسبة الواردات والصادرات في اجمالي الناتج المحلي ويعكس الارتباط المتزايد بالخارج.
2 - تتمثل السوحة في توطن الأنشطة وتركزها على السواحل نتيجة الارتباط المتزايد للاقتصاد بالخارج من جهة ولما توفره هذه المناطق من امتيازات ومقتضيات لفائدة للمؤسسات أخرى.

المناطق الحدودية مناطق معزولة تحول دون جلب إي استثمار وأفضى إلى تراجع مستوى التنمية في الجنوب.

وإذ قامت الثورة أساسا بالمطالبة بالتنمية الترابية، فإن التجاذبات السياسية والأيدولوجية حول الهوية حولت نوعا ما وجهة الثورة لمدة ثلاثة سنوات ولاتزال تبرز من حين لآخر لتزيد في تأزيم الوضع وتحول دون الاهتمام بالتنمية الترابية. فقد تم الاستحواذ على الثورة التي اندلعت في الداخل من طرف المدن الكبرى بالشريط الساحلي وخاصة العاصمة بحكم تجذر المجتمع المدني والسياسي فيها. في هذا الإطار نلاحظ وجود ثنائية الإقصاء والمطالب: فمطالب الدواخل والأرياف والمناطق والأحياء الفقيرة كانت اجتماعية-اقتصادية بالأساس قصد الشغل والانماج في حين كانت مطالب السواحل والمدن والمناطق والأحياء الغنية مهنية-سياسية بالأساس قصد الترقية الاجتماعية وتحسين الوضع وتمثل في الديمقراطية وحرية التعبير والتنظيم والمعتقد...

اندلاع الثورة، اتجاهاتها ومراحلها ومؤشر التنمية الجهوية سنة 2010



المصدر: Belhedi A 2012

0 مؤشر التنمية 2010 1 اتجاه التحركات □ عدد السجناء المتوفين ○ عدد الشهداء 1-7 مراحل الثورة

فالوضع التنموي بالجهات لم يتغير كثيرا بعد الثورة، حيث تقلصت نسبة الميزانية المخصصة للتنمية وأصبح المستوى الوطني من جديد مركز اهتمام السلطة. فالدستور أرسى، في بابه السابع، السلطة المحلية التي تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والتدبير الذاتي وموارد وصلاحيات خاصة بالجماعات المحلية (البلدية، الجهوية، الإقليمية). لكن المسار لا يزال متعثرا. فلم يقع إرساء إلا البلديات سنة 2018 التي لا تزال تشكو من فقدان الموارد والكفاءات، وبقيت الحلقات الأخرى (الجهات والأقاليم) تترقب التفعيل الى اليوم. كما أرسى الدستور مبدأ التمييز الإيجابي في فصله 12 بناء على مؤشر التنمية، لكن التفعيل لا يزال محدودا جدا لم يتجاوز بعض القطاعات وبشكل محتشم، مثل التعليم العالي. ففي السنوات

الأولى للثورة، تم إحداث وزارة التنمية الجهوية أصبحت فيما بعد وزارة التنمية الجهوية والمحلية التي أصدرت كتاباً أبيض للتنمية الجهوية ولكنها سرعان ما اختفت فيما بعد دون رجعة؟ فالأزمة السياسية والاقتصادية تفاقمت إلى درجة كبيرة جعلت الدولة تتخلى تماماً عن التنمية الجهوية والمحلية حيث لم نرى مشاريع جهوية تشمل جهات كاملة مثل المحطة السياحية بطبرقة أو ياسمين الحمامات أو القطب الكيماوي بقابس قبلهما. وبعد 2011، ارتفعت نسب البطالة والفقر أكثر وتراجعت مستويات مؤشر التنمية الجهوية نسبياً وانحسر المجال الاقتصادي الديناميكي أكثر. فالرهانات □ خمة وتنبأ بتوسع الفجوة الترابية، ولا أدل على ذلك من أحداث جمنة وتعطل الإنتاج في الحوض المنجمي وأزمة الكامور... فبالإضافة إلى الفجوة الاجتماعية-الاقتصادية بين الشرق والغرب، أبرزت الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد الثورة 2011، 2014، 2019 وجود فجوة سياسية بين الشمال والجنوب، تمثلت في استحواذ بعض أحزاب وتكتلات سياسية على نسب هامة من أصوات الناخبين، مما يطرح عدة تساؤلات لم تدرس بعد وتستوجب الدراسة والبحث والتعمق.

تطرح مسألة التنمية الجهوية والمحلية مسألة معقدة تتمثل في تداخل عدة عوامل لتجعل المنظومة الترابية تسير في حلقة مفرغة لا بد من كسرها وتغيير المقاربة المتوخاة إلى حد اليوم في التنمية الجهوية والمحلية. فالشرخ الترابي كان منطلق الثورة ولكنه أصبح يشكل أحد مطباتها ومعضلاتها كذلك. فلا تزال السلطة المركزية متشبثة بسلطتها ولا تزال السلطة المحلية محدودة أو منعدمة الإمكانيات كما هو الحال بالنسبة للعديد من البلديات أو غير موجودة تماماً على مستوى الجهات والأقاليم. فالمواطنة تستوجب العدالة بين الأفراد التي تمر حتماً عبر العدالة بين المناطق والجهات، أما التنمية المحلية والجهوية فتمر قطعاً عبر إرساء الجماعات الجهوية والإقليمية في أقرب وقت ممكن وتمكينها من الصلاحيات الضرورية لأداء مهامها وتوفير الموارد الكفيلة بذلك.

المراجع

- Belhedi A - 1982 : « Du problème régional. Contribution pour mesurer et réduire l'inégal développement : première approche et application à la Tunisie ». *Revue Tunisienne de Géographie*, n° 8, pp : 9-42.
- Belhedi A - 1996 : *Développement régional ; rural, local*. Cahiers du CERES, Série Géographique n° 12. CERES, Tunis ; 351p.
- Belhedi A (dir) - 1998 : *Quelques aspects du développement régional et local en Tunisie*. Cahiers du CERES, Série Géographique, n° 20.245p.
- Belhedi A - 2012 : *La fracture territoriale. Dimension de la révolution tunisienne*. Wassiti Editions, Coll. Ibraaz, 262p.
- Belhedi A - 2019 : « Les disparités régionales en Tunisie : défis et enjeux », in *Les conférences de Beit al-Hikma 2017-2018*, Académie Tunisienne des Sciences, des Lettres & des Arts, Beit al-Hikma. Coll. Conférences n° V, pp.7-62.